# سياسة إيران الخارجية تجاه إسرائيل
## ١٩٧٩ـ ٢٠٠٩

**أ.م.د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي**
قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

**مستخلص البحث**

**شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل تحولاً جذرياً بعد قيام الثورة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩، وأصبحت بالضد مما كانت عليه إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، يسلط البحث الضوء على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية تجاه إسرائيل بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وقسم البحث إلى ثلاثة مراحل زمنية بحسب المتغيرات التي شهدتها، الأولى بين عامي ١٩٧٩ـ ١٩٨٩، والثانية بين ١٩٨٩ـ ٢٠٠٥، والثالثة بين ٢٠٠٦ـ ٢٠٠٩.**

**مقدمة**

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل تحولاً جذرياً بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فبعد أن كانت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي تسعى إلى التعاون والتقارب مع إسرائيل وتهدف إلى توثيق العلاقات بين البلدين، وإقامة منظومة واحدة ترعى المصالح الغربية في المنطقة، أصبحت هذه السياسة بعد الثورة الإيرانية على النقيض مما كانت عليه في عهد الشاه، وأصبحت إيران دولة مواجهة مع إسرائيل رافضة وجودها في المنطقة، وسعت لان تكون أحد الأطراف المؤثرة في قضية الصراع العربي– الإسرائيلي، ودعمت سوريا والحركات الإسلامية المعارضة والرافضة للتسوية مع إسرائيل.

ونظراً لما شهدته السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من تغيير بعد عام ١٩٧٩، وانعكاسات هذه السياسة على قضايا المنطقة ومنها قضية

الصراع العربي الإسرائيلي، والتنافس الإقليمي بين الطرفين من اجل الهيمنة على المنطقة، وتحقيق مصالح كل منهما السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، ولأهمية هذا الموضوع جاء البحث ليسلط الضوء على طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وابرز التطورات التي شهدتها، ومدى التباين بين التوجهات العامة لهذه السياسة إبان مدة الدراسة، منها الانفتاح على الدول الغربية الذي حصل في عهد الرئيس محمد خاتمي[١]، والتحول باتجاه التأزم إبان مدة حكم الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٩[٢] والتي شهدت تصعيداً ملحوظاً في خطابات الرئيس الإيراني ضد إسرائيل، والدول الغربية في خضم أزمة الملف النووي الإيراني، والمحاولات الغربية والإسرائيلية للوقوف بوجه إيران ومنعها من امتلاك التكنولوجية النووية، والحرب الإسرائيلية على لبنان ثم قطاع غزة.

وركز البحث على التوجهات العامة التي حكمت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل، ولم يتطرق بالتفصيل إلى السياسة والموقف الإيراني من القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي كون الباحث قد أفرد بحثاً مستقلاً عن هذا الموضوع.

قسم البحث إلى محورين، تضمن الأول مدخل تاريخي تناول بإيجاز السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وابرز المظاهر التي تميزت بها العلاقات بين البلدين، فيما اهتم المحور الثاني بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في عهد الثورة الإيرانية، وتم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة مراحل، الأولى إبان عهد الإمام الخميني ١٩٧٩-١٩٨٩، أما المحور الثاني فقد ركز على التحول الذي شهدتها هذه السياسة إبان المدة بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٧، وعامي١٩٩٧-٢٠٠٥، فيما تابع المحور الثالث تطورات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

## أولاً: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤٩ - ١٩٧٩)

اتسمت سياسة إيران الخارجية تجاه إسرائيل في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) بالايجابية، فمنذ الإعلان عن قيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨، بادرت إيران إلى الاعتراف بها مبدئياً على أساس الأمر الواقع عام ١٩٤٩، وقد عللت الحكومة الإيرانية سبب اعترافها بإسرائيل أنه جاء ردا على الدول العربية التي أساءت إلى إيران كونها لم تبلغ الحكومة الإيرانية بالمفاوضات التي جرت بينها وبين إسرائيل حول اتفاق الهدنة عام ١٩٤٨[٣].

وقد سعت إيران في عهد الشاه– وبوتيرة متسارعة– نحو تطوير علاقاتها مع إسرائيل وعجلت في اعترافها "بإسرائيل"، فقررت حكومة شاه إيران في ١٩٥٠/٣/١١ الاعتراف بإسرائيل رسمياً، وقد نشر هذا الاعتراف في الجريدة الرسمية في ١٩٥٠/٥/٢٠، وقد اتخذ هذا القرار إبان عطلة رأس السنة الإيرانية، وبينما كان البرلمان الإيراني في عطلة رسمية، لأنه كان من المؤكد أن يرفض مثل هذا القرار[٤].

وبعد أن تولى محمد مصدق (١٩٥١-١٩٥٣)[٥] رئاسة الوزراء في إيران عام ١٩٥١ قام وبدعم من قبل أبو القاسم الكاشاني[٦] بقطع العلاقات مع إسرائيل وسحب الاعتراف بها[٧]، لكن بعد عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى إيران عام ١٩٥٣ بعد الانقلاب الذي قاده فضل الله زاهدي[٨] أعاد العلاقات مع إسرائيل، وبقيت هذه العلاقات سرية حتى اعترف الشاه رسميا بإسرائيل عام ١٩٦٠ وبعلاقاته السرية معها[٩]، وتم بعدها تبادل التمثيل الدبلوماسي ولكن على مستوى قنصلية خوفا من ردة فعل الشارع الإيراني[١٠] وقد توثقت العلاقات بين الطرفين بشكل كبير بعد ان التقت مصالحهما تجاه المنطقة ووصلت مرحلة التحالف بينهما.

وشهدت العلاقات بين إيران وإسرائيل بعد عام ١٩٦٠ ازدهاراً ملحوظاً في شتى المجالات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١١]. فوصلت العلاقات بين الجانبين مرحلة العلاقات الإستراتيجية والشراكة التجارية والعسكرية، فكانت إسرائيل تستورد ٧٥% من نفطها من إيران، وكانت الأخيرة أكبر مستورد للأسلحة الإسرائيلية، وبرزت إسرائيل كحليف واضح لنظام الشاه عن طريق التعاون في شتى المجالات ولاسيما في مجالي التدريب والتعاون ألاستخباراتي بين جهاز الاستخبارات السرية الإسرائيلية (الموساد) وجهاز الشرطة السرية لنظام الشاه (السافاك)، الذي كان له الدور الرئيس في قمع المعارضة الداخلية الدينية والعلمانية في إيران، فضلاً عن القضايا الإقليمية ولاسيما في المنطقة العربية، وانعكاسات الحرب الباردة على دول المنطقة قد وحّدت رؤى وأهداف كل منهما تجاه المنطقة في ظل توافق توجهات الجانبين مع السياسات الغربية، وحرص كل منهما على رعاية وحماية المصالح الغربية[١٢].

## ثانياً: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩

يعد انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه نقطة تحول مهمة في تاريخ إيران الحديث، لما أحدثته من تغيير في مكانة إيران ودورها وسياستها الداخلية والخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، فتحولت إيران من دولة ترعى المصالح الغربية وتدافع عنها وتنفذ السياسات الغربية والأمريكية وحتى الإسرائيلية، إلى دولة معادية ومناهضة للمشاريع والسياسات والأهداف الغربية الأمريكية– الإسرائيلية في ظل التوجهات الجديدة للنظام الجديد بعد الثورة، الذي أعتمد مبادئ الثورة الإيرانية ولاسيما مبدأ تصدير الثورة، كأساس في رسم السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية. ولقد كان للعامل الجغرافي وما تمتلكه إيران من موقع جغرافي استراتيجي، ومقدرات

اقتصادية وطبيعية وبشرية قد مكنها من ان تحتل مكانة سياسية وان تلعب دوراً كبيراً على الساحتين الإقليمية والدولية في المرحلتين قبل الثورة وبعدها(١٣).

من هذا المنطلق تبنت إيران سياسة المواجهة مع إسرائيل وكانت مواقف إيران من إسرائيل ما بعد الثورة هي في الأساس امتداداً لمواقف المؤسسة الدينية ما قبل الثورة، فموقف علماء الدين في إيران من إسرائيل والقضية الفلسطينية يمتد إلى ما قبل إقامة إسرائيل نفسها، واستمر في عهد الشاه وتبناه النظام الجمهوري الإسلامي ما بعد الثورة(١٤)، فأنتقل الموقف هذا من المؤسسة الدينية التي كانت خارج المؤسسة الحكومية الرسمية ما قبل الثورة إلى الحكومة ما بعد الثورة، فبما أن التيار الإسلامي هو من تولى السلطة في البلاد فمن الطبيعي ان يستمر هذا الموقف وتبنى عليه السياسة الخارجية الإيرانية، ويتبناها النظام الجديد في إيران(١٥).

**المرحلة الأولى: ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩**

حددت إيران منذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩ الجبهة المعادية لها وركزت فيها على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأدركت أن عليها مواجهة هاتين الدولتين كونهما سيسعيان إلى العمل ضد النظام الجديد في إيران كونه اسقط نظام الشاه الذي كان حليفا لهما(١٦)، وعليه انقلبت العلاقات الإيرانية– الإسرائيلية رأسا على عقب وتبدلت سياسة إيران الخارجية تجاه إسرائيل كليا، فبعد ان كانت إيران في عهد الشاه تسعى إلى توثيق علاقاتها مع إسرائيل وتوجيه سياستها الخارجية نحو تطوير وتوسيع التعاون مع إسرائيل، أصبحت هذه السياسة بعد عام ١٩٧٩ على النقيض من ذلك، فعمدت الحكومة الإيرانية مع بداية تأسيس النظام الجمهوري الجديد إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وسحبت الاعتراف بها، وأغلقت السفارة الإسرائيلية في طهران ومنحتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية لتحل

السفارة الفلسطينية محلها[١٧]. وأعلن مهدي بازركان[١٨] رئيس أول حكومة إيرانية في العهد الجمهوري في ١٩٧٩/٢/١٧، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وإيقاف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني، وإغلاق مكاتب شركة العال الإسرائيلية للطيران رسميا، وإعادة الدبلوماسيين الإيرانيين المقيمين في إسرائيل إلى إيران ومطالبة الدبلوماسيين الإسرائيليين مغادرة إيران، وانسجاما مع توجهات الثورة الإيرانية دعت إيران الدول العربية والإسلامية إلى عدم عقد أي معاهدة أو اتفاقية مع إسرائيل كونها عدوة للإسلام والمسلمين، لان مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات من شانها تحقيق المصالح الإسرائيلية في بلاد المسلمين، وعدت إيران أن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل يعتبر مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، وانه يتوجب على المسلمين مقاطعة البضائع الإسرائيلية كافة[١٩].

وقد أدان الإمام الخميني[٢٠] في احد أحاديثه العلاقات بين السلطة الملكية الإيرانية في عهد الشاه وإسرائيل وقال في هذا الصدد "إن علماء الإسلام وشعب إيران المؤمن يعلنون استنكارهم وشجبهم لتحالف السلطة الملكية مع إسرائيل عدوة الإسلام وإيران"، وكان إعلان الإمام الخميني يوم القدس في آخر جمعة من شهر رمضان مناسبة يؤكد فيها موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرافض للتطبيع مع إسرائيل ودعمهم للقضية الفلسطينية، ومما جاء في احد أحاديث الإمام الخميني عن هذا اليوم "ان يوم القدس يوم عالمي وليس يوم يخص القدس فقط بل هو يوم لمواجهة المستضعفين للمستكبرين.... ويجب أن نعلن لجميع القوى الكبرى في يوم القدس أن يرفعوا أيديهم عن المستضعفين ويلزموا أماكنهم، إن إسرائيل عدوة البشرية وعدوة الإنسان"[٢١].

بالرغم من ذلك فقد ميز النظام الجمهوري الجديد في إيران بعد الثورة بين اليهود في إيران وبين إسرائيل واليهود الصهاينة، وهذا ما أكده الإمام الخميني حين قال "سيعامل الإسلام اليهود كما غيرهم من فئات الأمة،

لا يجب أن تمارس الضغوط عليهم"[٢٢]. وقال أيضاً "لا يحق لأحد التعرض لليهود أو النصارى فهؤلاء أتباع مذاهب رسمية... سوف تقطع كل العلاقات مع إسرائيل، غير أن اليهود مخيرون بالبقاء في إيران والعيش في أجواء أكثر حرية من العهد الشاهنشاهي، ذلك لان الإسلام يحترم جميع الأديان"[٢٣].

وبناء على ذلك فإن الثورة الإيرانية لم تؤثر في واقع وأوضاع اليهود في إيران، فهم يعدون أكبر جالية يهودية في الشرق الأوسط، ويتمتعون بحرية مغادرة إيران، ويمارسون طقوسهم الدينية، شريطة عدم التبشير بمعتقداتهم، ولهم مؤسساتهم الاجتماعية، ونائب واحد في مجلس الشورى الإسلامي، ولا يسمح لهم في تولي مناصب في الدولة، ولكن التضييق عليهم ولاسيما منعهم من مراسلة ذويهم في إسرائيل، وتأخير منحهم تأشيرة السفر دفع عددا منهم للهجرة إلى خارج إيران[٢٤].

وعليه كانت إسرائيل تأمل في أن تغير إيران من سياستها فقدمت مجموعة كبيرة من الأسلحة والذخيرة الإسرائيلية إلى إيران عام ١٩٨١، وكانت تهدف من وراء ذلك، أن تسمح الحكومة الإيرانية بهجرة آلاف اليهود الإيرانيين إلى إسرائيل، وإمكانية أن تستأنف إيران تصدير النفط إليها وان تعود العلاقات التجارية بين الطرفين إلى ما كانت عليه إبان عهد الشاه. وقد أوضح علي اكبر هاشمي رفسنجاني[٢٥] في وقتها سبب قيام إسرائيل بتقديم دفعة السلاح هذه إلى إيران يعود إلى أن إسرائيل كانت مدينة لإيران بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قائلاً: " إنّ إيران كانت تطالب إسرائيل بقدر من المال منذ عهد الشاه لذلك قرر مجلس الدفاع الأعلى الإيراني في إحدى جلساته أخذ الأسلحة من إسرائيل مقابل الأموال الإيرانية"[٢٦].

ومع ذلك سعت السياسة الخارجية الإيرانية إلى جعل إيران أحد أطراف الصراع العربي– الإسرائيلي، باعتبار أن إسرائيل محتلة لأراض إسلامية تضم أماكن مقدسة، وان وجودها يمثل خطرا على إيران وعلى دول المنطقة،

انطلاقا من التحالف الاستراتيجي الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتزام الأخيرة تجاه واشنطن أو بالعكس في المشاركة في أي موقف أو سياسة أو عمل عسكري ضد إيران(٢٧).

وعليه تحولت ايران بعد الثورة إلى دولة مواجهة مع إسرائيل، وأحد أطراف الصراع مع إسرائيل وقد اعتمدت الحكومة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ سياسة رفض كافة أشكال الحلول أو المقترحات التي من شانها الاعتراف بإسرائيل أو حتى التلويح بذلك(٢٨)، ووقفت بالضد من كافة المشاريع العربية التي طرحت من اجل حسم الصراع العربي- الإسرائيلي وخاصة تلك التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل(٢٩)، وهذا ما يفسر رفضها لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، التي أيدها ودعمها الشاه، وكذلك المشاريع والمقترحات المتعلقة بالتسوية، وعدت الحكومة الإيرانية المعاهدة بأنها عمل يناهض المبادئ الإسلامية وأنها سوف تفرط في حقوق الشعب العربي الفلسطيني(٣٠). وقد أشار الإمام الخميني في احد أحاديثه إلى قضية الاعتراف بإسرائيل قائلاً: "إنني اعتبر تأييد مشروع استقلال إسرائيل والاعتراف بها بمثابة كارثة بالنسبة للمسلمين، وانفجار بالنسبة للدول الإسلامية...."(٣١).

لقد ارتبطت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بشكل وثيق بالقضية الفلسطينية وتوجهت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل وفق ما تمليه القضية الفلسطينية من تبعات تتعلق بالموقف من إعادة الحقوق للشعب الفلسطيني ودعم اطراف الصراع ضد إسرائيل، لذلك نلاحظ أن موقف إيران من إسرائيل تمحور بشكل كبير في مواقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي، وتوجهت السياسة الخارجية الإيرانية في هذا الشأن بتوجهات ورؤى الإمام الخميني وبنيت المواقف الإيرانية من إسرائيل وفقها(٣٢). وعليه تبنت إيران إبان عهد الإمام الخميني كل ما من شأنه دعم القضية الفلسطينية والوقوف ضد إسرائيل، فوقفت إلى جانب الحقوق

المشروعة للشعب العربي الفلسطيني رافضة كافة المشاريع العربية أو الغربية التي دعت إلى تسوية الصراع العربية- الإسرائيلي والتي من شأنها الاعتراف بالوجود الإسرائيلي و التي تنتقص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(٣٣). وخصص الإمام الخميني في ١٩٧٩/٨/٧ الجمعة الأخيرة من كل رمضان يوما لدعم القضية الفلسطينية وأطلق عليه يوم القدس(٣٤).

وكذلك الحال كان مواقف إيران من القضية اللبنانية والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، حيث أسهمت إيران بشكل مباشر في دعم المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وكانت وراء تأسيس "حزب الله" اللبناني الذي تولى عملية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان(٣٥) وأسهمت بشكل كبير ومباشر في دعمه مادياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً واجتماعياً وثقافياً وتمكن حزب الله في نهاية المطاف من طرد قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وكان الانسحاب الإسرائيلي بمثابة هزيمة كبيرة لإسرائيل(٣٦).

تمكنت إيران وفي محاولة منها لمواجهة توسع الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة من بناء قاعدة سياسية وعسكرية في لبنان،وأصبح لها علاقات وثيقة مع عدد من القوى السياسية فيه، ونجحت كذلك وعبر علاقاتها مع سوريا من إقامة علاقات واسعة مع عدد من المنظمات الفلسطينية وخاصة تلك التي تعارض مسارات التسوية مع إسرائيل، فقدمت لهذه الحركات الدعم المالي والعسكري، وخاصة الإسلامية منها وفي مقدمتها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وأصبحت عملية احتضان ودعم حركات المقاومة هذه جزءا من سياستها المناهضة لإسرائيل، وأصبحت إيران طرفا أساسيا في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي عن طريق حزب الله والحركات الفلسطينية الإسلامية(٣٧). واستمرت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل على هذا الحال واستمرت في دعم حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي بشكل مباشر طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن

العشرين وحتى الوقت الراهن، لكن القضية التي برزت عام ١٩٨٦ كانت قضية تزويد الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالأسلحة عن طريق إسرائيل والتي سميت في حينها قضية إيران كونترا- غيت[٣٨] والتي أثارت اهتمام وجدل في الأوساط الأمريكية والإسرائيلية بالرغم من القطيعة في العلاقات الدبلوماسية والصراع المحتدم بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى[٣٩].

بالرغم من ذلك بقيت قضية الدفاع عن فلسطين من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، والتي تضمنت أيضاً رؤية الثورة الإيرانية للخطر الإسرائيلي على الأمن الإيراني والعربي، وان هدف الدول الغربية الاستعمارية من تأسيس إسرائيل ليس احتلال فلسطين فحسب، وإنما الدول العربية أيضا إذا تهيأت الفرصة لها[٤٠]. وعليه كانت القضية الفلسطينية من أولويات اهتمام القادة الإيرانيين إبان المدة ١٩٧٩-١٩٨٩، وكانت السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل مرتبطة بمواقفها من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

**المرحلة الثانية ١٩٨٩- ٢٠٠٥**

استمرت سياسة إيران الخارجية تجاه إسرائيل في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي على ما كانت عليه إبان عهد الإمام الخميني، ويمكن القول أنها لم تكن بالشدة والتصعيد الذي كانت عليه بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٩، ولاسيما في عهد الرئيس محمد خاتمي الذي كان يعد من التيار الإصلاحي، ومع ذلك بقيت مواقف إيران من القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي على ما كانت عليه رافضة لأية تسويات تضمن الاعتراف بإسرائيل وتضر بالحقوق الفلسطينية وتحول دون استعادة الأراضي الفلسطينية، وقد شهدت المدة بين عامي ١٩٨٩-٢٠٠٥ انفتاح إيران تجاه الدول الغربية، ومع ذلك بقت إيران في عهد الرئيس

هاشمي رفسنجاني على سياستها تجاه إسرائيل وفي لقاء صحفي مع هاشمي رفسنجاني أوضح سياسة إيران تجاه إسرائيل في عهده قائلاً: "إن إسرائيل أولا هي دولة عنصرية وتوسعية وليس هناك إطلاقا ما يثبت إن الإسرائيليين تراجعوا عن شعارهم الذي ينسبونه للتوراة، أي شعار من النيل إلى الفرات، إنهم يعولون كثيراً على توراتهم... إن إسرائيل وجدت هنا لتكون أداة للسياسة الاستعمارية الغربية، أمريكا وقبل ذلك بريطانيا، وفي فترة سابقة الاتحاد السوفيتي، "إسرائيل" لم تنشأ في المنطقة لتصنع السلام فيها بل لتجعلها غير مستقرة، وجاءت لتحول المنطقة إلى ترسانة من الأسلحة لتصبح الثروات العربية والإسلامية موظفة باتجاه التسلح بدل الإعمار والبناء، وسباق التسلح هذا لن ينتهي في يوم من الأيام مع وجود إسرائيل، أضف إلى ذلك إن إسرائيل تمتلك الآن ترسانة من الأسلحة النووية تجعلها بذلك كياناً خطراً يهدد المنطقة دائماً؛ ثم لم لا نعدها خطراً يهددنا عندما يكون هناك حقد دفين، مشردون، وحالة عداء وغطرسة وأشياء أخرى؟ فالخطر قائم ولا يمكن ان يهدأ بالنا "[٤١].

من هذا الكلام يتضح لنا طبيعة السياسة الخارجية التي سار وفقها الرئيس رفسنجاني تجاه إسرائيل، ومن هذا المنطلق كانت مواقف إيران في عهده تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بشكل عام، فكان الرفض الإيراني لاتفاق مدريد عام ١٩٩١، ومن بعده اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣[٤٢]، وعقدت إيران عام ١٩٩١ مؤتمرا في طهران معارضا لمؤتمر مدريد أطلق عليه "المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني" دعيت له كافة الفصائل الفلسطينية الرافضة لأية تسويات سياسية مع إسرائيل تكون على حساب الشعب الفلسطيني، ودعيت له كذلك العديد من الدول والمنظمات والحركات التحررية التي ترفض الهيمنة الأمريكية[٤٣].

فضلاً عن ذلك شجبت إيران المعاهدة الإسرائيلية- الأردنية (اتفاقية وادي عربة) التي وقعت بين الجانبين في ١٩٩٤/١٠/٢٦. ووصف علي خامنئي[٤٤] مرشد الثورة الإيرانية الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية بأنها "تسوية غير عادلة"، فضلاً عن وصفه لإسرائيل "بالعربيد الصهيوني البارع في استخدام السكين والذي لا تعرف المشاعر الإنسانية طريقا إلى قلبه"[٤٥].

وترى إيران في الصراع مع إسرائيل بأنه صراعاً حضارياً وليس سياسياً، لذلك بقت متمسكة بموقفها الرافض لعملية واتفاقيات التسوية. أما بالنسبة للتطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات معها فتعد من القضايا المهمة التي لا تطلب النقاش نهائياً في ضوء توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وفق رؤية النظام السياسي في إيران، إذ تعد هذه القضية من القضايا السياسية والأمنية وترى في مسالة التطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل قضية ذات مخاطر أمنية كبيرة على إيران ودول المنطقة كافة[٤٦].

وشهدت مدة حكم الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) تغييرات مهمة في توجهات إيران الدولية، لقد أدرك خاتمي ومن معه من التيار الإصلاحي مدى العزلة التي أصابت إيران جراء سياسة التصعيد التي انتهجتها إيران في المرحلة السابقة ومدى الضرر الذي أصابها سياسياً واقتصادياً، وقد كانت سياسة خاتمي تهدف إلى استعادة مكانة إيران على الساحة الدولية وإعادة إحياء اقتصادها عن طريق سياسة الانفتاح تجاه الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[٤٧].

من هذا المنطلق، أطلق خاتمي مشروع "حوار الحضارات"، لتعزيز علاقات إيران الخارجية والانفتاح بها باتجاه كافة الدول الغربية، حتى رحبت الأمم المتحدة بدعوة خاتمي هذه وعدت عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات[٤٨]، وفقاً لتوجهات خاتمي هذه تبنى سياسة عدم الوقوف بوجه عملية السلام التي ارتضاها العرب أنفسهم، والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يضر بعلاقات إيران مع الدول العربية في سبيل ان تكون جزءاً مقبولاً

في النظام السياسي الإقليمي(٤٩). وقد وصف العديد من الإصلاحيين السياسة التي كانت تسير عليها إيران وفق توجهات التيار المحافظ بأنها غير عملية، وان تصريحات زعماء التيار المحافظ ودعمهم البسيط للحركات الفلسطينية وسياستهم تجاه إسرائيل لا تهدد وجود إسرائيل ولا تحقق الوعود بإزالتها من على الخارطة، وإنما سببت في عزلة إيران وزادة من العقوبات على اقتصادها النامي(٥٠).

وانسجاماً مع برامج التغيير التي طرحها خاتمي التي ركزت على التنمية الاقتصادية، والاهتمام بالحريات وحقوق الإنسان، والانفتاح السياسي في علاقات إيران الخارجية مع الدول الغربية، أكد خاتمي على أن السياسة الخارجية الإيرانية في عهده ستتماشى مع عملية التسوية، وأن إيران ليس لها حاجة في عرقلة عملية السلام لان إسرائيل كفيلة بذلك في إشارة إلى الدور الإسرائيلي المعوّق للتسوية، وأوضح خاتمي أن السلام ممكن تحقيقه لو تم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، لأن إيران تريد سلاماً عادلاً وشاملاً، وأنها ستحترم الحل النهائي الذي يرتضيه الفلسطينيون أنفسهم حتى إذا كان هذا الحل لا يتوافق مع الموقف الإيراني(٥١).

وكشف خاتمي وخلال مقابلة أجراها مع قناة "السي إن إن" الأمريكية في كانون الثاني عام ١٩٩٨، عن تغيير السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي- الإسرائيلي، وإمكانية إعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووصف عملية السلام بالضعيفة والظالمة، وأكد خاتمي في اللقاء على أن إيران لا تفرض آراءها على الآخرين أو أن تقف في طريقهم، في إشارة إلى مفاوضات السلام العربية- الإسرائيلية. وهذا ما أكده أيضاً حميد رضا اصفي وزير الخارجية الإيراني في حينها عندما قال: "لن تتدخل إيران بأي من الأشكال في قرارات المجموعات الفلسطينية، نحترم القرارات كافة المتخذة من قبل غالبية

الفلسطينيين"، وهذا يعكس مدى التغيير الذي شهدته السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية(٥٢).

إتبع خاتمي سياسة أكثر واقعية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي ولاسيما القضية الفلسطينية، وعمل على تغيير لغة الخطاب الإعلامي والسياسة الإيرانية بالشكل الذي لا يجعل من إيران عائقا أمام عملية السلام، ورفض معادة السامية، وأطلق مبادرة حوار الحضارات.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في كانون الأول ١٩٩٨، أدان المؤتمرون في بيانهم الختامي إسرائيل لاحتلالهم الأراضي الفلسطينية، ودعا البيان إلى ضرورة أن تمتنع إسرائيل عن استخدام أسلوب إرهاب الدولة الذي تمارسه تجاه الشعب الفلسطيني متجاهلة جميع المبادئ القانونية والأخلاقية، وطالب البيان كذلك إعادة النظر في أي تعاون عسكري معها لما يشكله من مخاطر على امن الدول الإسلامية، وضرورة أن تلتزم إسرائيل بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وان تخضع منشاتها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٥٣).

وأعلن خاتمي خلال المؤتمر أن إيران ليست بصدد فرض سياستها على أية دولة بخصوص عملية التسوية رغم معارضتها المبدئية لها وهي لن تربط علاقاتها الثنائية مع الدول الإسلامية وبين الموقف من إسرائيل، ووافقت إيران أن يتضمن المؤتمر خطابا سياسيا يدعم عملية السلام، ويتمسك بأسس اتفاق مدريد(٥٤).

وخلال مؤتمر قمة الدوحة الذي عقد في ٢٠٠٠/١١/١٣، أوضح محمد خاتمي رؤيته تجاه القضية الفلسطينية ومفهوم "الدولة الفلسطينية متعددة الأديان" ونادى خاتمي بضرورة عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وإجراء استفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهودا لتقرير شكل الدولة ونظام الحكم الذي يرتئون العيش فيه،وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية التاريخية،

وبحسب وجهة نظر الرئيس خاتمي هذه فإن إسرائيل بكيانها هذا الذي قامت عليه وفق احتلال الأراضي الفلسطينية، وقتل وتهجير أهلها هي دولة ونظام غير شرعي، وان مساندة هذا النظام ودعمه يعد خرقا لحقوق الإنسان الذي رفعته الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر الدول دعما لإسرائيل وخرقا لحقوق الإنسان، لأنها تقف ضد حقوق أصحاب الأرض الحقيقيين، وعدّ خاتمي إسرائيل أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي. أما علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية فقد عدّ إسرائيل السبب الرئيس للازمة في الشرق الأوسط، وانه يتوجب محوها، وأن الهدف من إقامة هذا الكيان هو بث الخلاف بين المسلمين، وأنه ليس هناك قوة تستطيع محو فلسطين من التاريخ والحضارة الإنسانية(٥٥).

ووفقاً للتوجهات الانفتاحية لسياسة خاتمي أيدت إيران مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز التي طرحها إبان مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، عندما تبنت جامعة الدول العربية وبالإجماع مبادرته وبعد موافقة الفلسطينيين عليها، والتي تضمنت اعتراف الدول العربية بإسرائيل شريطة انسحابها من الأراضي التي احتلتها، وقد علق الرئيس خاتمي على المبادرة بالقول "سنبارك ما يقبله الشعب الفلسطيني". ووصفها كمال خرازي وزير الخارجية "بالمبادرة الأكثر سخاء من قبل الدول العربية التي تنسجم في أكثر الأحوال تفاؤلا مع قرارات الأمم المتحدة"(٥٦).

من خلال ما طرح من توجهات إبان عهد الرئيس خاتمي يتضح لنا مدى التغيير في سياسة إيران وعلاقاتها الخارجية مع الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك موقفها من إسرائيل والقضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي– الإسرائيلي بشكل عام وقبولها بمسارات هذا الصراع، ورغم محاولات الرئيس خاتمي لإخراج إيران من عزلتها واستعادة مكانتها الدولية، ودمج اقتصادها بالاقتصاد الدولي، وبالرغم من كل الجهود التي بذلها في هذا الاتجاه وما تحقق بالنسبة لإيران في عهده من انفتاح في

علاقاتها الخارجية، فإن إيران عادت إلى ما كانت عليه من سياسة التشدد والتصعيد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإسرائيل وقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، ما إن تولى محمود احمدي نجاد سدة الحكم في عام ٢٠٠٦[٥٧].

**المرحلة الثالثة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩**

شهدت مدة حكم الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد تصعيدا ملحوظا في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل، وعدت مرحلة حكمه والتوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية بأنها عودة إلى عهد السنوات الأولى للثورة الإيرانية، وقدر تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل فقد أدان نجاد السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وشكك بالمحرقة اليهودية التي يدعيها اليهود، وأكد على أن إسرائيل ستزول من على الخارطة[٥٨]، وقال في مستهل حكمه وفي الذكرى السابعة والعشرين للثورة الإيرانية في طهران في ٢٠٠٦/٢/١٢: "إن المحرقة الحقيقية هي التي تحصل يوميا في فلسطين والعراق..... انه وعلى مدى أكثر من ستين عاما أتاحت هذه الخرافة للصهاينة ان يبتزوا الأقطار الغربية ويبرروا قتل نساء وأطفال، وجعلهم لاجئين في الأراضي المحتلة". واتضحت أيضاً سياسة نجاد تجاه إسرائيل في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية عندما شكك أيضا ومن جديد بالمحرقة اليهودية حيث قال: "إن محرقة اليهود في ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية هي خرافة لا أساس لها من الصحة، وإذا كان الأوربيون يدافعون عن حق اليهود في العيش، يحق إقامة دولة لهم في ألمانيا وبريطانيا، من دون التأكيد على الأراضي الفلسطينية"، وحول الموضوع نفسه سال رئيس جامعة كولومبيا الرئيس نجاد في ٢٠٠٧/٩/٢٤ حول المحرقة اليهودية، أجاب نجاد: "إذا كانت محرقة الهولوكست حقيقية فلماذا لا يتم تقصي صحة هذه الحقيقة"

وأضاف نجاد قائلاً: "لماذا يجب على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن هذه المحرقة، وقد جرت في أوربا، لماذا يجب على الفلسطينيين أن يدفعوا ضريبة محرقة لا ذنب لهم فيها"(٥٩).

أثارت تصريحات نجاد المتكررة حول المحرقة اليهودية ردود فعل إسرائيلية وغربية، وشنت وسائل الإعلام الإسرائيلية حملة ضد إيران وسعت إلى إثارة الرأي العام العالمي ضدها، وقال ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي لإحدى الصحف الألمانية قائلاً: "إن محمود احمدي نجاد مريض نفسيا ومعاد للسامية، تشبه تصريحاته تلك التي كان يدلي بها ادولف هتلر قبل توليه السلطة... انه يتحدث عن التدمير الكامل، والإبادة للشعب اليهودي... انه من واجب الجميع العمل على منع هذا الشخص من وضع يده على أسلحة غير تقليدية"(٦٠).

في ظل تصريحات محمود احمدي نجاد ضد إسرائيل وردود الفعل الإسرائيلية ومحاولة إسرائيل إثارة وتأليب الرأي العام العالمي ضد إيران، هددت إسرائيل بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي واحتمالية القيام بتوجيه ضربات جوية لمنشآت إيران النووية، وفي المقابل أكدت إيران حقها وقدرتها على الرد وبشكل سريع على أي هجوم إسرائيلي، وسعى المسؤولين الإسرائيليين إلى العمل من اجل إقناع قادة دول أوربا لمنع الرئيس الإيراني من دخول دول أوربا بسبب سياسته ضد إسرائيل(٦١).

في ضوء التصعيد الإسرائيلي ضد إيران، وللتأكيد على النهج الذي سارت عليه الحكومة الإيرانية، نظم معهد الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية الإيرانية مؤتمراً دولياً في العاصمة الإيرانية طهران في ٢٠٠٦/١٢/١١ حول "حقيقة وحجم المحرقة اليهودية" وقد شارك في هذا المؤتمر أساتذة جامعيين أجانب وإيرانيين، وقد تمخض عن المؤتمر تشكيل لجنة دولية لدراسة المحرقة اليهودية، وقال نجاد في خضم أعمال المؤتمر أن إسرائيل ستزول قريباً على غرار الاتحاد السوفيتي، وقد وصف منوشهر

متقي وزير الخارجية الإيراني المؤتمر بالعلمي والهادف إلى تقديم إجابات واضحة وموضوعية عن المحرقة اليهودية وقال: "الغاية من المؤتمر ليس إثبات ونفي المحرقة، وإنما فتح الطريق أمام باحثين أوربيين لإبداء آرائهم حول ذلك".

بدورها استنكرت إسرائيل انعقاد المؤتمر، ففي بيان أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية، أبدت الأخيرة إدانتها وشجبها الشديد للحكومة الإيرانية لعقدها ورعايتها مؤتمر دولي ينكر وقوع المحرقة اليهودية، وتضمن البيان أيضا إدانة تصريحات نجاد المتكررة في إنكار المحرقة اليهودية، والقضاء على إسرائيل، وأوضح البيان أن الرئيس الإيراني بسياسته هذه يسعى إلى القيام بعملية إبادة جماعية جديدة أخرى ضد اليهود، وتضمن بيان الخارجية الإسرائيلية، إن تصريحات نجاد المتكررة وعقده لمثل هذه المؤتمرات تتناقض وميثاق الأمم المتحدة حول منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة والذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٦/٢/٩[٦٢]. وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن نيتها عن رفع "دعوى قضائية ضد الرئيس الإيراني في محكمة العدل الدولية بتهمة" محاولة إبادة الإسرائيليين "على خلفية عقد المؤتمر في طهران في ٢٠٠٦/١٢/١١، وصرح بنيامين نتنياهو: "انه لابد من محاكمة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد دوليا للتحريض على الإبادة الجماعية"، وقال: "ما يحدث في إيران شبيه بما حدث في ألمانيا النازية في الثلاثينات"[٦٣].

وفي السياق ذاته وفي ردها على تصريحات نجاد قالت تسيفي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية: "إن ذكرى الكارثة النازية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، وليس بالنسبة لإسرائيل أو الشعب اليهودي فقط، فمن خلال إنكار الكارثة يسعى الرئيس الإيراني إلى إضفاء صبغة الشرعية على نواياه الصحيحة بالقضاء على إسرائيل وإلى نشر الأفكار الإسلامية المتطرفة التي تتناقض وقيم العالم الحر، يجب أن تتضافر جهود دول العالم في توجيه

كلمة وأفعال صحيحة لكي تكتسب العبارة" لن تتكرر الكارثة أبدا معناها الحقيقي "في إشارة إلى عدم تكرار المحرقة اليهودية".

وكررت ليفني موقفها هذا إبان انعقاد المؤتمر العالمي لمحاربة اللاسامية في ٢٠٠٧/٢/١١ حيث قالت: "نحن نشهد مظاهر لا سامية واضحة يقودها بعض زعماء دول العالم واكبر وأوضح مثال على ذلك هي إيران، إن إنكار الكارثة من جانب إيران هي وسيلة سياسية، ونوع من الدعاية بغية شن حملة تهدف إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل، من غير المعقول أن تتكر دولة عضو في الأمم المتحدة الحقائق المتعلقة بالكارثة ان تدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل، ان تسعى إلى صنع أسلحة دمار شامل، وان تواصل كونها عضواً شرعياً في أسرة الأمم، إيران هي خطر وتهديد، هي قضية واضحة، والقضية السهلة هي الأكثر وضوحا لكن ولسوء الحظ يجب ان ندرك أيضاً حقيقة وجود عمليات أخرى تحدث من وراء الكواليس"[٦٤].

وقد أثارت سياسة نجاد وتصريحاته ضد إسرائيل وعدم شرعيتها وتشكيكه المستمر والمتكرر بالمحرقة اليهودية ردود فعل غربية دولية وحتى من قبل الأمم المتحدة[٦٥]، فقد أدانت انجيلا ميركل المستشارة الألمانية في ٢٠٠٦/١٢/١٢ المؤتمر الذي عقدته وزارة الخارجية الإيرانية حول المحرقة اليهودية، وحذر الفاتيكان بدوره من محاولات التشكيك بالمحرقة اليهودية، وكذلك الحال بالنسبة للخارجية البريطانية التي عدت تصريحات نجاد بشأن إبادة إسرائيل بأنه يدل على عدم تجربته، وصرفه اهتمامه نحو الخارج دون الداخل.

وفي ظل التصعيد الدولي الذي شهده المجتمع الدولي ضد سياسة وتصريحات الرئيس الإيراني حاولت وزارة الخارجية الإيرانية احتواء الموقف وامتصاص رد فعل المجتمع الغربي، حيث أكد منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني في مؤتمر صحفي عقد في مدينة بروكسل إبان زيارته إلى أوربا في شهر شباط ٢٠٠٧ بقوله: "إن تصريحات نجاد قد أسيء فهمها

من إسرائيل والمجتمع الدولي إذ أن نجاد كان يقصد تغيير النظام الحاكم في إسرائيل الذي لا تعترف إيران به من الناحية القانونية وتعديل سياسته إزاء الفلسطينيين وعلى المستوى الإقليمي، وان نجاد لم يكن يقصد بأي حال محو الدولة العبرية من الوجود، لان هذه الفكرة غير ممكنة من الناحية العملية"[٦٦] وأكد متقي مرة ثانية حقيقة المحارق النازية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوربي، وأوضح بأن بلاده لا تشكك في حدوثها ولكن الرئيس نجاد يعبر عن موقف بلاده الرافض لان يدفع المسلمون ثمن ذلك[٦٧].

وصدر عن وزارة الخارجية الإيرانية تصريح جاء فيه: "تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بميثاق الأمم المتحدة ولم تستخدم القوة من قبل أو تهدد باستخدامها ضد أي بلد"، وقال علي لارجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: "لم يتغير موقف إيران من فلسطين كما في الماضي، يعود الأمر إلى للفلسطينيين لتقرير كيفية استعادة حقوقهم". لقد جاءت هذه التصريحات للتخفيف من شدة وطأة تصريحات الرئيس الإيراني محمود نجاد المشككة "بالمحرقة اليهودية"، والداعية إلى إزالة إسرائيل، ولم تكن هذه التصريحات لتصدر دون موافقة علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية كونه أعلى قمة السلطة في النظام السياسي الإيراني[٦٨].

ومن هذا المنطلق أيضاً حاول على خامنئي مرشد الثورة الإيرانية ان يخفف من وطأة تصريحات الرئيس الإيراني على المجتمع الدولي، ففي خطاب ألقاه في طهران قال: "نحن الإيرانيون لسنا معنيين بالمس بأي امة، ولن نكون أول من يهاجم امة ما، لسنا ننكر حق كيان سياسي ما في مكان على الأرض في ان يوجد ويزدهر، نحن شعب يحب السلام، مطمحه الوحيد أن يعيش وان يسمح بالعيش.. في سلام"[٦٩].

وعمدت إيران إلى طباعة كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون" بصورة دورية، فضلاً عن منح الذين عرفوا بإنكارهم "للمحرقة اليهودية" منابر في

إيران للتعبير عن آرائهم فيها، ويرى المسؤولون الإيرانيون ومن ضمنهم نجاد بأن "المحرقة اليهودية" ما هي إلا خرافة ورواية مفبركة لتبرير إقامة وطن لليهود، وان الصهيونية إيديولوجية عنصرية اقصائية يتعين على الجميع المهتمين بحقوق الإنسان محاربتها، وأنها أي إسرائيل فرضت على المنطقة بقوة السلاح(٧٠).

لقد شهدت المنطقة خلال مدة حكم الرئيس نجاد العديد من المتغيرات وخاصة التطورات التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، والفراغ الذي نتج بعد سقوط النظام السياسي في العراق، وبدت صورة الصراع والتنافس الإيراني- الأمريكي واضحة بسبب تعارض مصالح ورؤى الطرفين حول كيفية صياغة وبناء شكل المنطقة وفق ما تمليه مصالح كل طرف، فتسعى إيران من قبلها إلى المحافظة على نفوذها ومصالحها في المنطقة وتحسينها، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت ذاته إلى الهيمنة على ثروات المنطقة مع تنصيب إسرائيل حامية لها ووكيلا عليها(٧١). عليه كانت إسرائيل دائماً جزءاً لا يتجزأ من السياسة والمصالح الأمريكية في المنطقة وبالتالي انعكست ردود أفعال دول المنطقة ومنها إيران على إسرائيل باعتبارها حليفا الولايات المتحدة وحامية لمصالحها، ان العداء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل زاد من شدة تصريحات نجاد تجاه الأخيرة وتكراره التشكيك "بالمحرقة اليهودية"(٧٢).

لقد كانت الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ وعلى قطاع غزة عام ٢٠٠٨ جزءاً من صراع الهيمنة والنفوذ وفرض الإرادة والسيطرة في المنطقة، وعليه وقفت إيران ضد إسرائيل عندما شنت حربها على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، وأبدت دعمها الكامل للبنان ولحزب الله، وأدان الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بدوره العدوان الإسرائيلي، وهاجم إسرائيل أكثر من مرة، وأكد على "أن زوال إسرائيل بات أمرا قريبا، وان إسرائيل ستحترق بالنار التي أوقدتها ضد لبنان"(٧٣).

ومع قيام إسرائيل بهجومها على قطاع غزة في شهر كانون الأول ٢٠٠٨، انتقدت إيران بشدة الدول العربية لعدم وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في القطاع ودعت الدول الإسلامية للتحرك لوقف العدوان الإسرائيلي، وأدانت إيران العدوان الإسرائيلي على غزة والصمت الدولي تجاه الحرب على القطاع، وطالب حسن قشقاي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية المجتمع الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بضرورة التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وشهدت العاصمة الإيرانية طهران مظاهرات تنديدا بالعدوان الإسرائيلي شارك فيها عدد من المسؤولين الإيرانيين، كما شهدت مدن إيرانية عدة مظاهرات مماثلة تنديدا بالعدوان الإسرائيلي، وقام عدد من علماء الدين بفتح باب التطوع لمواجهة الاعتداء الإسرائيلي[٧٤]، وشارك محمود احمدي نجاد في قمة الدوحة التي عقدت في السابع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٩، إذ ألقى فيها كلمة ندد فيها بالحصار والعدوان الإسرائيلي على غزة وعده انتهاكاً واضحاً وصريحاً للقوانين والأعراف الدولية، وعد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل بأنها شريكة في هذا العدوان[٧٥].

استمر نجاد على موقفه ونهجه السابق واعتمد سياسة التصعيد ضد إسرائيل عندما أكد مرة أخرى ومن جديد على التشكيك بالمحرقة اليهودية في ذكرى يوم القدس الذي أقيم في طهران في ٢٠٠٩/٩/١٩ وإنكاره لما يسمى بالمحرقة اليهودية، وقد أدانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تصريحات نجاد هذه[٧٦].

وفي ظل التصعيد بين الطرفين حظيت قضية البرنامج النووي الإيراني باهتمام المؤسسات الأمنية الإسرائيلية في ظل التصعيد الإيراني هذا وحذر منه في الآونة الأخيرة رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (إيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو)، وحذرت إسرائيل وباستمرار المجتمع الدولي من خطر البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على أمن المنطقة والعالم، ودعت إلى

التصدي له، بالمقابل هاجم جواد ظريف المندوب الإيراني في الأمم المتحدة برنامج إسرائيل النووي والذي ظل سرا لسنوات عدة ومدى ما يشكله من خطر على المنطقة وتعد قضية البرنامج النووي الإيراني في الوقت الراهن إحدى أهم قضايا الصراع غير المباشر بين إسرائيل وإيران، فضلاً عن أطراف أخرى تشاطر إسرائيل قلقها بشأن برنامج إيران النووي(٧٧).

**الخاتمة**

يعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ من المحطات البارزة والعلامات الفارقة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، نظراً لما أحدثته من تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي في إيران، وما ترتب عليه من تبعات داخلية وخارجية، فقد شهدت السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية تحولاً جذرياً وواضحاً وفق رؤية النظام الجديد القائمة على مفهوم وفكرة الجمهورية الإسلامية ونظرية ولاية

الفقيه. وعليه تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كونها راعية وداعمة لإسرائيل، وعمدت إلى قطع العلاقات مع الأخيرة، وتبنت سياسة المواجهة مع هاتين الدولتين كونها أدركت أنهما سيسعيان للوقوف بوجه النظام السياسي الجديد في إيران ويعملان على إسقاطه على اعتبار انه قوض المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إيران بعد الثورة وعمد إلى إنهائها بشكل تام بعد ما كانت على أوجها في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.

وبناء عليه ومن منطلق مبادئ الثورة الإيرانية الإسلامية التي نادت بنصرة المظلومين تبنت إيران سياسة المواجهة مع إسرائيل فقطعت العلاقات معها،وألغت الاعتراف بها، ومنحت السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بل ونادت بضرورة زوال إسرائيل لأنها كيان مصطنع في المنطقة. وبناء على ذلك ومن منطلق الوقوف بوجه إسرائيل تبنت إيران ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ دعم كافة أطراف الصراع والمواجهة ضد إسرائيل، ورفضت كافة مقترحات ومشاريع التسوية العربية والغربية الداعية إلى حل القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي وفق ما تمليه المصالح الإسرائيلية وتنتقص حقوق الشعب الفلسطيني.

بعد عام ١٩٨٩ وإبان مدة حكم كل من الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وفي محاولة لاستعادة مكانتها الإقليمية والاندماج مع المجتمع الدولي، شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تحولا نحو الانفتاح على الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت إيران بالتخفيف بعض الشيء من وطأة خطابها الإعلامي والسياسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، فبالرغم من أن إيران رفضت وأدانت مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومن بعده اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاق وادي عربة بين الأخيرة والأردن عام

١٩٩٤، واستمرت في دعم الحركات والتنظيمات الإسلامية الرافضة لعملية التسوية وأطراف المواجهة مع إسرائيل، فقد أبدت إيران مرونة بعدها تجاه قضية الصراع العربي– الإسرائيلي، وأعربت عن عدم ممانعتها أو رفضها لأي أتفاق أو تسوية يرتضيها الفلسطينيون والعرب أنفسهم وأنها لن تكون عائقاً أمام ذلك، وبقيت سياسة إيران تجاه إسرائيل على ما كانت عليه وكانت موضع اتهام مستمر من قبل الساسة الإيرانيين بأنها سبب إثارة المشاكل في المنطقة، وأنها تسعى إلى الهيمنة عليها، وغير جادة في تحقيق السلام بل هي من يحبط أية خطوات في هذا الاتجاه.

ومع تولي محمود أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية في إيران عام ٢٠٠٦ عادت إيران إلى ما كانت عليه من تصعيد في خطابها الإعلامي والسياسي تجاه كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وصنفت إيران على أنها إحدى دول ما أطلق عليه "محور الشر" من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن)، ووصفت سياسة إيران الخارجية في عهد نجاد بأنها عودة إلى أيام الثورة الإيرانية الأولى في إشارة إلى أيام حكم الإمام الخميني وما شهدته من تصعيد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها وما تضمنته السياسة الإيرانية من مبادئ الثورة ومنها مبدأ تصدير الثورة الإيرانية. لقد شهدت سياسة محمود أحمدي نجاد تصعيدا واضحا تجاه إسرائيل ولاسيما خطاباته الداعية إلى إزالة إسرائيل من على الخارطة وتشكيكه المستمر وفي أكثر من خطاب له بما يعرف "بالمحرقة اليهودية".

لقد أسهمت المتغيرات التي شهدتها المنطقة ولاسيما بعد الطوق الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران بعد احتلال أفغانستان والعراق، وسعي الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة، ومن ثم التصعيد الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران بشأن برنامجها النووي، وكذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، والحصار الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٦ ومن ثم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ في تصعيد الخطاب السياسي

والإعلامي تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لذلك سعت إيران وبقوة للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي والإقليمي، وكثفت جهودها من أجل الإبقاء على نفوذها في المنطقة، وتدارك أي تهديد أمريكي أو إسرائيلي، والمحافظة على بقاء واستمرار القوة الإيرانية،وفرض إرادتها كطرف رئيسي في معادلة توازن القوى وصياغة شكل نظام الأمن الإقليمي، بأن تكون أحدى الدول المؤثرة في القضية العراقية،وكذلك الاستمرار في دعم حركات المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل في لبنان (حزب الله) وفي فلسطين (حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي)، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لسوريا باعتبارها إحدى دول المواجهة مع إسرائيل، فضلاً عن الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، وعلى ما يبدو أن هذا الوضع سيستمر على ماهو عليه، وصراع الهيمنة والنفوذ سيبقى أيضاً، وستستمر إيران في سياستها هذه تجاه إسرائيل في الأمد المنظور، وقد تكون المتغيرات التي تشهدها المنطقة في المستقبل كفيل بتغيير هذا الواقع.

## Iran Foreign Policy Towards Israel 1979-2009

By:Asis Prof. Dr. Mohammad Abdul – Rahman Younis AL-Obeidy
Regional Studies Center , Historical and Cultural Studies Dept, Mosul University

**Abstract**

Iran Foreign Policy towards Israel witnessed a radical change after the revolution of Iran in 1979 and become the opposite of

what had been during the reign of Shah Mohammed Raza Bahlawi. This paper Sheds light on the on the nature of Iran Foreign Policy towards Israel and the paper is divided into three periods according to the changes. The First between 1979-1989, the second between 1989-2005 and the third between 2006-2009.

## الهوامش والمصادر

**(1) احد قادة التيار الإصلاحي في إيران، عرف بتوجهاته الإصلاحية وسعيه لتغيير السياسة الداخلية بالاهتمام بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية ونشر الحريات والاهتمام بالإعلام، وكذلك اهتمامه بالسياسة الخارجية والانفتاح تجاه الدول الغربية لإخراج إيران من عزلتها، ودعوته لحوار الحضارات وتطوير علاقات إيران الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تحسين علاقات إيران مع الدول العربية، انتخب رئيسا لإيران لدورتين متتاليتين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩- ٢٠١١، (دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢)، ص ص ٣٣٢- ٣٣٣.**

**(2) حاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة طهران، رئيس بلدية طهران، عرف بتوجهاته الإسلامية المتشددة، وتأييده للتيار الإسلامي المحافظ، أسهم في إنشاء فيلق القدس، وهو أول رئيس لإيران من غير علماء الدين منذ قيام الثورة الإيرانية، تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية مرتين من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، وشهدت مدة حكمه تصعيداً وتوتراً وتأزماً في علاقات إيران الخارجية**

وخاصة مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية البرنامج النووي الإيراني، الذي أحيل إلى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٦ ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن فرضت على إيران في عهده وبسبب البرنامج النووي العديد من العقوبات بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. النعيمي، المصدر السابق، ص ١٧١.

(3) جمال علي زهران، (تطور العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني)، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٢٣٨- ٢٣٩،كانون الثاني، شباط ١٩٩٣ ص. ع.

(4) شموئيل سيجيف، المثلث الإيراني: العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية، ترجمة، (دار الجليل، عمان، ١٩٩١)، ص ٥٨.

(5) احد ابرز قادة الحركة الوطنية في إيران، ينتمي إلى أسرة قاجارية عرفت بثرائها تمكن مصدق من كسب شرائح واسعة من المجتمع الإيراني إلى جانبه، بعد ان عرف باتجاهه الوطني، تزعم الجبهة الوطنية الإيرانية، وأصبح رئيساً للوزارة عام ١٩٥١، اصدر بعدها قرار تأميم النفط واعتقل عام ١٩٥٣ بعد انقلاب ضد حكومته، ثم افرج عنه بعد ثلاث سنوات ليعيش تحت الإقامة الجبرية في بيته حتى وفاته عام ١٩٦٥. انظر: محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، د ط، (مركز دراسات الخليج العربي– جامعة البصرة – ١٩٨٣)، ص ص ١٠٧ – ١١١.

(6) ولد أبو القاسم الكاشاني عام ١٨٨٥ في قرية كاشان باقليم خراسان في إيران، لم يؤمن بفكرة فصل الدين عن السياسة وكان يعد المواجهة والمعارضة والاحتجاج وحتى الحرب واجبه الشرعي وأصبح من كبار مدرسي الحوزة العلمية في إيران، عرف بتوجهاته الوطنية ومحاربته للانكليز، عارض معظم الحكومات الإيرانية لارتباطها بسياسة الغرب وتعرض للاعتقال والنفي عدة مرات، واستمر في نهجه هذا حتى وفاته عام ١٩٦٢، سيد جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، (منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٩٣)، ص ١٦.

(7) النعيمي، المصدر السابق، ص ٥١٦.

(8) الجنرال فضل الله زاهدي احد قادة الجيش الإيراني والذي قاد انقلاب عام ١٩٥٣ ضد مصدق، واسقط حكومته واعدموا العديد من رجالها وأعاد فضل الله زاهدي تشكيل الحكومة، والتي سارعت إلى إعادة الشركات النفطية البريطانية إلى إيران، فضلاً عن الشركات الأمريكية. للتفاصيل حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب انظر: عبدالله شاتي، (تزايد النفوذ الأمريكي في إيران إبان حكم الجنرال زاهدي ١٩٥٣ - ١٩٥٥ في الوثائق العراقية) مجلة كلية المعلمين (الجامعة المستنصرية)، العدد ٥، ١٩٩٦، ص ص ١٨١ - ١٨٣.

(9) النعيمي، المصدر السابق، ص ص ٥١٧ – ٥٢٤.

(10) المصدر نفسه، ص٥١٧.

(11) المصدر نفسه، ص ص٥١٧ – ٥٢٤. للمزيد من التفاصيل حول مجالات التعاون الوثيق بين نظام الشاه وإسرائيل انظر: امين مصطفى، إيران وفلسطين بين عهدين، ط١، (المركز العربي للأبحاث والتوثيق – بيروت – ١٩٩٦)، ص ص ١٤ –٣١؛ سراب حميد عبودي، (العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية)، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة)، العدد ١، ١٩٨٣، ص ص ١٢٦ –١٣٧.

(12) أحمد خالدي وحسين اغا، سوريا وإيران تنافس وتعاون، ترجمة عدنان حسن، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧)، ص ٦٣. للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية في عهد الشاه أنظر:

**Wesley B. Renfro,(Israeli-Iranian Relations 1948-1991),**
**http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/9/1/6/p99164_index.html?phpsessid=7c1ec9d6a1d508a5aec928064533ba81**

(13) مجموعة مؤلفين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد أبو هدبة، (الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٧.

(14) المصدر نفسه، ص ٦١.

(15) للمزيد من التفاصيل عن حول العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية بعد عام 1979 وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية فيها أنظر: **B. Renfro, Op.Cit.**

(16) عبدالحليم خدام، التحاف السوري – الإيراني والمنطقة، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠)، ص ١٥.

(17) مأمون كيوان ((إيران وفلسطين: جذور وواقع العلاقة))، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – القاهرة) العدد ١٠٦، حزيران ٢٠٠١، ص ص ١٠٢- ١٠٣.

(18) ولد عام ١٩٠٥ درس الهندسة، وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة محمد مصدق، اعتقل من قبل نظام الشاه بسب نشاطه الساسي، وبعد سقوط نظام الشاه تولى بازركان تشكيل أول حكومة بعد الثورة في ١٩٧٩/٢/١٣، واجهت حكومة بازركان معارضة العديد من رجالات الثورة فقد استقالة حكومته في ١٩٧٩/١١/١٥، واكتفى بأن يكون احد أعضاء مجلس الشورى. أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص ٢٥- ٢٦.

(19) مأمون كيوان، اليهود في إيران، (بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٠)، ص ص ١٣٤- ١٣٥.

(20) وح الله الموسوي الخميني ولد عام ١٩٠٢ في إيران وهو ابن مصطفى بن احمد الموسوي، احد كبار علماء الدين في إيران " عمل الإمام الخميني مدرسا في المدرسة الفيضية بقم، أصبح زعيما للمرجعية الدينية في إيران وموجها للحركة الوطنية فيها وعرف بموافقة المناهضة للغرب

والصهيونية، تزعم التيار الإسلامي الإيراني المعارض لنظام الشاه، وقاد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ التي أسقطت نظام الشاه. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣)، ص ص ٥٨- ٦٠؛ المدني، المصدر السابق، ص٤٥.

(21) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(22) راي تقية، إيران الخفية، ترجمة أيهم الصباغ، (العبيكان، الرياض، ٢٠١٠)، ص ٢٥٥.

(23) القضية الفلسطينية في أحاديث الإمام الخميني، (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ٢٠٠٢)، ص ص ٣٥- ٣٦.

(24) وليد خالد المبيض وجوج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة، (دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٢)، ص ٨٦. للمزيد من التفاصيل عن واقع اليهود الإيرانيين قبل الثورة الإيرانية وبعدها أنظر:
**Gawdat Bahgat,((The Islamic Republic and the Jewish State)), Israel Affairs, Vol.11, No.3, July 2005, pp.519-521.**
**http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13537120500122628?journalCode=fisa20#.UYYsM1LEp**

(25) ولد رفسنجاني في قرية تابعة لإقليم رفسنجان في إيران عام ١٩٣٢، وينتمي إلى أسرة دينية تمتهن الزراعة، تلقى تعليمه الديني في عدد من الكتاتيب، وتتلمذ على يد عدد من علماء في الحوزة الدينية في مدينة قم، شارك مع الامام الخميني في النضال ضد نظام الشاه، اعتقل أكثر من مرة، انتخب نائبا عن مدينة طهران عام ١٩٧٩، ثم رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي، وأصبح عام ١٩٨٣ احد أعضاء مجلس الخبراء، وانتخب مرة ثانية عام ١٩٨٣ رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي، وفي عام ١٩٨٩ انتخب رئيسا للجمهورية الإيرانية بعد وفاة الإمام الخميني، وأعيد انتخابه مرة ثانية رئيسا للجمهورية عام ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل انظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج٧، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت)، ص ص ٣٢- ٣٣.

(26) كينيث.ار. تيرمان، العد العكسي للازمة النووية المقبلة في إيران، (دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ٦٤- ٦٥.

(27) ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢)، ص٣١.

(28) جعفر عبدالرزاق، الإسلاميون والقضية الفلسطينية، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٨٩، ص١٥٤.

(29) للمزيد من التفاصيل حول موقف إيران من مشاريع التسوية العربية – الإسرائيلية انظر: فير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٢، (المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣)؛ محمد عبدالرحمن يونس، (موقف إيران من مشاريع التسوية العربية – الإسرائيلية)، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، العدد ١٢، ت ٢ -٢٠٠٤.

(30) يونس، المصدر السابق، ص١٠.

(31) القضية الفلسطينية في أحاديث الإمام الخميني، ص ١٢٥.

(32) المصدر نفسه، ص١٣٨ وما بعدها.

(33) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، ((إيران والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٧٩ – ٢٠٠٩))، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، العدد ٢٨، تشرين الأول ٢٠١٢، ص١٨ وما بعدها.

(34) David Menashri,((IRAN'S REGIONAL POLICY BETWEEN: RADICALISM AND PRAGMATISM)), *Journal of International Affairs,* Spring/Summer 2007, vol. 60, No 2., p.158.

المكتبة الافتراضية العلمية العراقية الرابط:

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=9&sid=7156c83c-16d5-4eed-976c-1cd2f449355b%40sessionmgr110&hid=125

(35) مسعود أسد الله، الإسلاميون في مجتمع تعددي، ترجمة شلال عباس، (الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤)، ص ١٢١ وما بعدها؛ خدام، المصدر السابق، ص ص ١٦-١٧.

(36) عبدالرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، م٢، (الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٨)، ص ١٥٥٢ وما بعدها؛ خدام، المصدر السابق، ص ص ١٦-.

(37) خدام، المصدر السابق، ص١٧.

(38) إيران –كونترا – غيت: هو الاسم الذي أطلق على القضية التي أثيرت منتصف الثمانينيات بعد قيام إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١- ١٩٨٩) بعقد اتفاق سري مع إيران بالرغم من القطيعة السياسية بين البلدين لتزويدها بأنواع متطورة من السلاح إبان حربها مع العراق مقابل إطلاق سراح عدد من الأمريكيين المحتجزين في لبنان، واقتضى الاتفاق بيع إيران (٣٠٠٠) صاروخ تاو مضاد للدروع،وأخرى من نوع هوك ارض – جو مضادة للطائرات. وفي شهر آب عام ١٩٨٥ تم إرسال (٩٦) صاروخ من نوع تاو إلى إيران عن طريق إسرائيل، وتم دفع مبلغ (١٢١٧٤١٠) دولار أمريكي لإيران أودعت في احد مصارف سويسرا. وفي تشرين الثاني من العام ذاته تم إرسال دفعتين من الصواريخ الأولى (١٨) صاروخ والثانية (٦٢) صاروخ عن طريق البرتغال وإسرائيل، وتضمنت المرحلة الثانية من الاتفاق على بيع وجبة أخرى من الأسلحة المتطورة إلى إيران وتقديم ثمنها في دعم وتمويل حركات (الكونترا) المناهضة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا. واثق محمد براك السعدون، ((البعد

الأمني في العلاقات العراقية – التركية))، مجلة دراسات إقليمية (مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل)، العدد ٢٧، تموز ٢٠١٢، ص ص ٤١٠-٤١١؛

**Bahgat,Op.Cit,pp524-526;**

**Barbara Ann Rieffer-Flanagan, ((ISLAMIC REALPOLITIK: TWOLEVEL IRANIAN FOREIGN POLICY)), INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE VOL.XXVINO. 4 DECEMBER 2009,p15.**

المكتبة الافتراضية العلمية العراقية الرابط:

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=35bd7016-27a3-41c0-b94a-6f6b141f2a12%40sessionmgr110&vid=1&hid=125

(39) الحمداني، المصدر السابق، ص ٣٢.

(40) كيوان، اليهود في إيران، ص ١٠٤.

(41) الحمداني، المصدر السابق، ص ٣٤.

**(42) Menashri ,Op.Cit,p 158.**

للمزيد من التفاصيل حول الموقف الإيراني من الصراع العربي – الإسرائيلي انظر: محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، ((إيران والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٧٩- ٢٠٠٩))، مجلة دراسات إقليمية (مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل)، العدد ٢٨،تشرين الأول ٢٠١٢، ص ص ١٧- ٥٣.

(43) برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة فاطمة علي خوجة، (جرّوس برّس ناشرون، طرابلس – لبنان، ٢٠١٢)، ص ٣٢٤.

(44) احد المؤسسين للحزب الجمهوري الإسلامي، تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية عام ١٩٨١ بعد مقتل محمد علي رجائي، واستمر في هذا المنصب حتى وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩، ليصبح بعدها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خلفا للإمام الخميني، وما يزال في منصبه هذا حتى الوقت الراهن. انظر: أبو مغلي، المصدر السابق، ص ٥٥.

(45) الحمداني، المصدر السابق، ص ٣٣.

(46) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(47) تقية، المصدر السابق، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

**(48) Mahdi Mohammad Nia,((Understanding Iran's Foreign Policy: An Application of Holistic Constructivism)),** ***Turkish Journal of International Relations, Vol. 9, No. 1, Spring 2010*****,P 171.**

**المكتبة الافتراضية العلمية العراقية الرابط**

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=48fdc050-b152-4ad8-968f-23a98cadcc15%40sessionmgr111&vid=1&hid=125

(49) تقية، المصدر السابق، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

(50) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(51) وليد وكتن، المصدر السابق، ص ٩١.

(52) تقية، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(53) كيوان،اليهود في إيران، ص ١١٩.

(54) وليد وكتن، المصدر السابق، ص ٩٢.

(55) محمد صادق إسماعيل، من الشاه إلى نجاد إيران إلى أين ؟، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص ٢٦٢- ٢٦٣.

(56) تقية، المصدر السابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(57) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(58) Amir M. Haji Yousefi ((Iran's Foreign Policy during Ahmadinejad: From Confrontation to Accommodation)), *Turkish Journal International Relations, Vol. 9, No. 2, Summer 2010, p 11.*

**المكتبة الافتراضية العلمية العراقية الرابط:**

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=cc37c906-5e7b-4d4b-a406-27e3a1578064%40sessionmgr113&vid=1&hid=125

(59) النعيمي، المصدر السابق، ص ص ٥٣٦ - ٥٣٧، عندما نشرت إحدى الصحف الدانمركية عدد من الرسوم المسيئة للنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم دعت إيران إلى إقامة مسابقة دولية حول رسم المحرقة بشكل كاريكاتير، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى إدانة معرض الرسوم أثناء زيارته لإيران في أيلول ٢٠٠٦ والذي رعته صحيفة همشري الإيرانية، النعيمي، المصدر السابق، ص ٥٤٢.

(60) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(61) المصدر نفسه، ص ٥٣٩.

(62) المصدر نفسه، ص ٥٤١.

(63) المصدر نفسه، ص ٥٤٢.

(64) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(65) Nia, Op. Cit, p171.

(66) النعيمي، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

(67) المصدر نفسه، ص ٥٤٣.

(68) تقية، المصدر السابق، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

(69) النعيمي، المصدر السابق، ص ٥٤٢.

(70) تقية، المصدر السابق، ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧.

(71) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩)،ص ١٤٥.

(72) Menashri, Op. Cit, p 158.

(73) السيد عوض عثمان، ((الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان))، نشرة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة)، منشور على الموقع:
www.ahram. org.eg
للتفاصيل حول العلاقة بين إيران وحزب الله والمنظمات الفلسطينية انظر:
Bahgat,Op.Cit,pp531-533; Rieffer-Flanagan, Op.Cit,p21.

(74) طلال عتريسي، ((إيران وفلسطين ٢٠٠٨))، بحث منشور على موقع المركز الإقليمي للدراسات الاجتماعية والتربوية الالكتروني، Rieffer-Flanagan, Op.Cit,p22

(75) الحرب على غزة، الأدوار وردود الأفعال الإقليمية والدولية، موسوعة مقاتل الصحراء الالكترونية.

(76) النعيمي، المصدر السابق، ص ٥٤٣.

(77) راي تاكيه، إيران الخفية: الشطرنج السياسي السري بجمهورية ولاية الفقيه، (دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ١١٨.